

غاية المرام في علم الكلام

وأیضا فإننا لو قدرنا وجود إلهین وقدرنا وجود حادث فإما أن یستند فی وجوده إلیهما أو إلی أحدهما لا جائز أن یستند إلیهما فإنه إما أن یضاف حدوثه بکلیته إلی کل واحد منهما بجهة الاستقلال أو یكون مضافا إلیهما علی وجه لو قدر عدم أحدهما لم یکن موجودا فإن کان القسم الأول فهو ظاهر الإحالة ثم یلزم إسقاط تأثير أحدهما ولیس ما یفرض إسقاط تأثيره بأولی من الآخر وذلك یفرض إلی إسقاط تأثيرهما معا لاستحالة الجمع بین التأثير واستقلال أحدهما وان کان القسم الثانی فهو محال أيضا فإن إیجاد کل واحد منهما لیس إلا بالإرادة والقصد لا بالطبع والذات لضرورة كون الموجود المفروض حادثا كما سنبینه وإذ ذاك فیمتنع قصد کل واحد منهما إلی الإیجاد لتعذر استقلاله به ویتعذر قصده أيضا إلی بعض الإیجاد لتعذر وقوعه به وعلی هذا یمتنع وقوع الإیجاد لتعذر وقوع قصديهما وقد فرض وقوع الإیجاد . ولا جائز أن یقال ما المانع من أن یقصد کل واحد منهما مشاركة الآخر لأن القصد إما للمشاركة فی نفس القدرة أو فی نفس الفعل فان کان الأول فمستحیل إذ القدرة الإلهیة غیر مخصصة له وإلا افضى إلی التسلسل فلا یتصور قصد الشركة فیها وان کان الثانی فلا محالة أن قصد الشركة غیر قصد نفس المشترك فیهِ وقصد المشترك فیهِ یعنی أن یكون مضافا فی الإیجاد والإحداث إلی أحدهما علی وجه الاستقلال من غیر أن یكون للآخر تأثير ألبته ولیس القول بإضافته إلی أحدهما علی الخصوص بأولی من الآخر لكونهما مثلین وذلك یفرض إلی القول بانتفاء الحوادث وهو محال